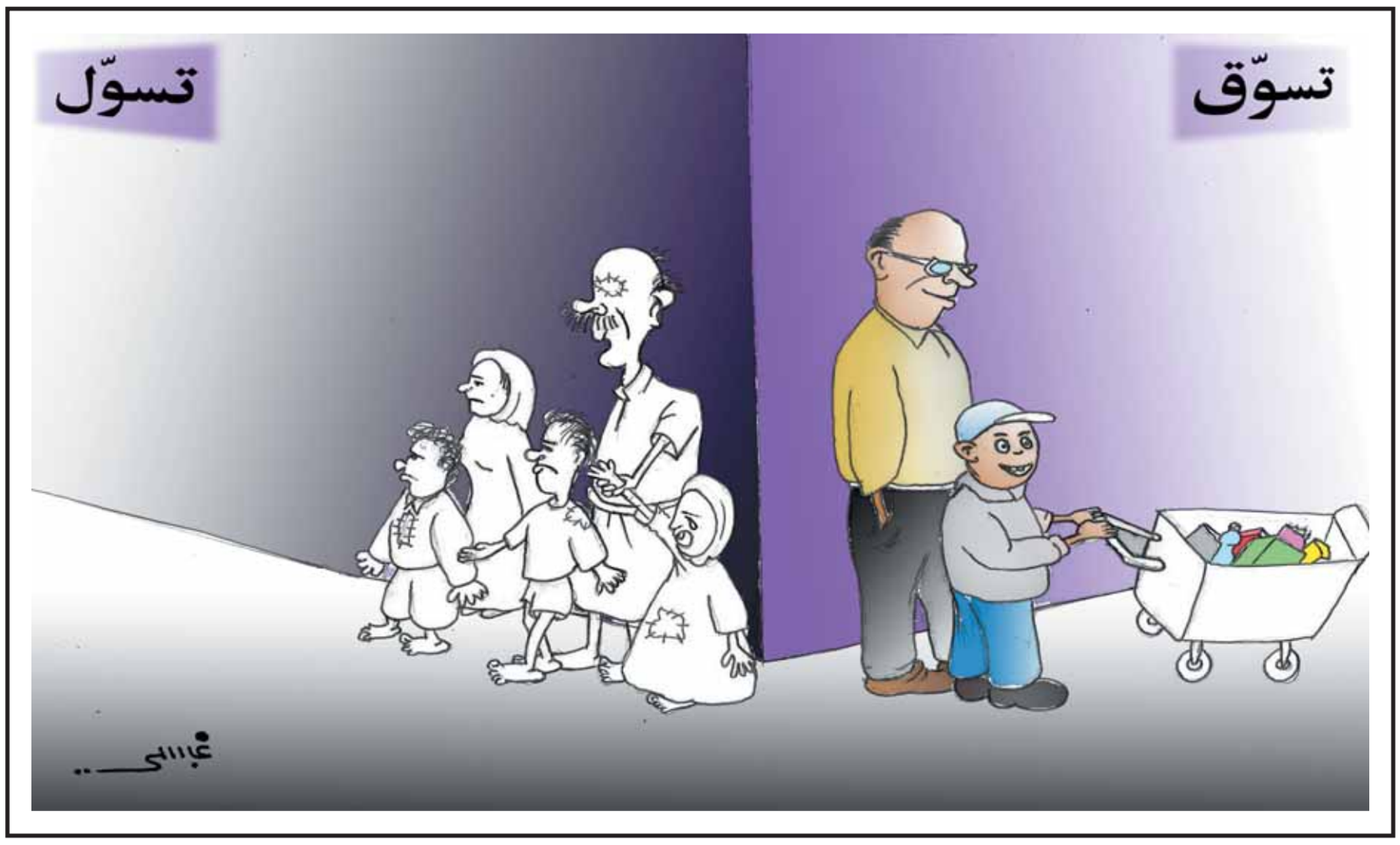

أحمد الشرعبي

طروادة صنعاء

لا أظننا نستطيع القلق رغم جدية التحذير من خطر يربض على تخوم العاصمة الاتحادية المجمهرة (ديناً) والوشيكة على الوقوع في يد الجماعات الحوثية. عملياً لا أرى في الأمر جديداً لأننا تعايشنا مع سقوط هذه العاصمة غداة جردت المدافعين عنها من ملابسهم وفرضت منطق التطبيع الإجباري على الانتهازية الثورية والإذعان للتداين السياسي وتسليم أغلبية السكان للعناوين الفرعية من إغواء الرهبنة إلى التشييع المذهبي والسلالي وهو المسار الذي تلبس جمهورية في علم الغيب ووحدة لأغراض الفيد..وبالمحصلة لم تكف مطابخ (صنعاء) عن فرض عوامل حصار محكم يطوق اختيارات الرئيس هادي بمعامل فحص الجينات الوحدوية فلا يرى في رحاب اليمن الواسعة مكاناً عدا صنعاء عاصمة اتحادية تترنح تحت طائلة السقوط الذاتي بالجفاف وشحة الأكسجين أو الإسقاط في يد جماعات السلاح متعددة الإنحاء والأهواء والمشارب..

أثق تماماً أن مستقبل اليمن أبعد ما يكون عن تأثير العصبة التي يمثل الحوثي جناحها العسكري إذ لا شيء في العبودية ونزعة الإصطفاء السلالي يغري الشعوب الحرة على التشيع ولئن خذل الفقر والجهل بعض شرائح المجتمع اليمني فإن الفطرة كفيلة بتحرير المغرر بهم من شراك التشيع الأعمى وحتماً سيحس هؤلاءٍ بمغص أمعائهم ويهرعون تباعاً للتخلص من فضلات الزاد الملوث وسيدرك هؤلاء أن الحرية وقيم المواطنة المتساوية أولى من النقود وأشرف من مباهلات السلاح.

وهنا يهيأ لي أن الحوثيين لن يكونوا خطراً محققاً من دون تيار الإسلام السياسي كما لم تكن مظلومية مسلحي صعدة لتكتمل من غير نرجسية رأس النظام السابق وقراراته المزاجية في إطلاق الحروب بهدف تغيير معادلات طارئة داخل وحدات الجيش إذ على مدى سنة مواجهات عسكرية – ميلاشاوية – كان ثمة وحدات بعينها تنفذ قرار الحرب وتلتزم لقرار وقف المواجهات حرماناً مما يعد نصراً وشيكاً وفي أقل تقدير لم نجد رواية أقرب للواقع من هذه!

الرئيس السابق عبّد الطريق أمام السيد حسين الحوثي للتحرك من مسقط رأسه في إحدى القرى النائية بمنطقة مران إلى مختلف مديريات وارجاء صعدة إما التجمع اليمني للإصلاح فلم يتوانى عن بناء جسر العبور التاريخي للانتقال من صعدة إلى محافظتي حجة والجوف ومنهما إلى محافظة عمران وصولاً نحو أرحب ومناطق أخرى على مرمى حجر من المطار الرسمي الأول للجمهورية اليمنية..

الإصلاحيون ملأوا ساحات التغيير وحلا واستبداداً ويواصلون النضال للاحتفاظ بوزارتي المالية والكهرباء مهدرين فرصاً نادرة لتقديم نموذج عول به عليهم وما كان له أن يتسرب من بين الأصابع لولا جشع وأنانية ومخاتلات (شركاء) صالح وأعمدة نظامه خلال كان حاكماً والبراء منه – الآن – بنفس مصداقية التنصل من تنظيم الإخوان المسلمين!!

لست بصدد البحث عن مقررات جاهزة كالتي يدونها البعض على جدار الاستغاثات الملهوفة لإنقاذ الجمهورية ولكني أسأل إن كان لممارسات هذا – البعض – صلة بأهداف الثورة؟ وما إذا كان رهان الاستثمار في حكومة الفشل الفاضح والتفرغ لابتلاع كل شيء يحقق الفائدة المرجوة من ذبح الثورة بالطريقة الإسلامية التي لا تتيح لأحد الوصول إلى استنتاجات مقبولة حول فداحة التراخي عن موآزرة الثورة طالما كان تجمع الإصلاح طرفاً في مواجهة الحوثيين!!

مشكلة اليمن ونكبتها في غياب الفكرة الحداثية أو بالإحرى المشروع الوطني الناضج وتسلل البدائل السيئة لملء الفراغات الناجمة عن ذلك الغياب لتأخذ سباقات الإنفراد بالسلطة مداها وفقاً لمرئيات الإثرة في توجهات الإخوان المسلمين ومغيبات الاستحقاق السلالي موصول العروة بمزاعم الولاية لدى الحوثيين.

وما دامت السلطة مركز الصراع فما من فرص مواتية أمام اليمنيين لبناء الدولة الوطنية حتى وإن أمعنت الآمال رهانها على مخرجات الحوار الوطني واشتدت الحاجة لخطوات ملموسة تترجمها إذ أن عملاً كهذا يتطلب تحرير متخذ القرار من سطوة وجاهزيات الإخوان والحوثيين؟؟ ومن يدري فربما التقيا على ذات الضرورة التي قادت الرئيس المصري السابق محمد مرسي نحو إيران ما لم تكن الدوحة أكثر الأماكن المألوفة لكليهما!!

(وقد يجمع الله الشتيتين بعدما **
يضنان كل الضن أن لا تلاقيا)!**

أسمع أن طوقاً أمنياً ضرب حول العاصمة اليمنية لكني أخشى سقوطها من الداخل سيما وأن حس المخاتلة يتفوق على طرائق الحبك القصصي لحصان طروادة!!

وإذا لم تنجز الخديعة هدف إسقاط العاصمة بفعل الحالة العارضة للاستنفار الأمني فإن مجمل المؤشرات تحنو وجهة السقوط عبر سياسات الإصلاح المهيمنة على أداء حكومة الوفاق ولا أدل على ذلك من تصريحات البنك المركزي عن تبديد مليار دولار من الاحتياطيات النقدية بالعملة الصعبة خلال العام الماضي ناهيك عن تراكم الدين الداخلي ومضاعفات القروض الخارجية..

وتبعاً لمعطيات سابقة فإن عوامل السقوط الاقتصادي تندرج ضمن منهج الرأسماليين الإخوانيين في تجمع الإصلاح ومساعيهم الحثيثة للاستيلاء على الأصول الثابتة للدولة.. ومتى أمكن ذلك تغدو معادلة التماثل بين دعاة الحق الإلهي من ناحية وذوي المستندات القانونية بتملك أصول الدولة وبنيتها المادية وجها عملة مستقبلية يتداولها يمنيون يفتقرون لدليل على كينونة اليمن؟

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

ظلم وقهر وباطل

انصدمت وأنا استمع عبر الراديو لاتصالات من نساء في قرى يشكين من أن أقرباءهن لا يزوجونهن إلا بعد أن يكتبن ورقة يتنازلن بموجبها عن حقهن في الإرث.

وليس هذا فحسب، بل إن أهالي القرية يأتون ليباركوا للأخ الذي تنازلت له أخته عن ارثها.

شرعا وقانوناً ودستورا وأخلاقا لا يجوز حرمان أي امرأة من إرثها الذي أحقه الله لها من فوق سبع سنوات.

سيقولون بمنطق الجاهل الأعمى أنها تنازلت له عن طيب خاطر وهذا المنطق تحريف وتأويل ومماطلة ومراوغة عن تنفيذ شرع الله في إعطاء المرأة حقها من الإرث، إذ لا يجوز لأحد من الناس أن يحرم المرأة من ميراثها، أو يتحايل في ذلك؛ لأن الله سبحانه قد أوجب لها الميراث في كتابه الكريم، وفي سنة رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام وجميع علماء المسلمين على ذلك والواجب على الناس أن يتداعوا الى الخير ويأمروا بالمعروف إذا شافوا حد يأكل حق أخته يقولوا له هذا غلط لكن ما يحصل في بلادنا هو أن الناس بيشجعوا على هذا الظلم وهذا سبب بلاء وغضب من الله.

حقها حقها ويجب أن تأخذ حقها ولا مكان في حق شرعه الله لأطماع وأهواء شخصية وعادات وتقاليد متوارثة يفترض على الدولة أن تسن مشروع قانون يجرم حرمان الإناث من حقهن في الميراث.

والمشكلة أن أغلبية النساء اللواتي يتم التحايل عليهم واكل ميراثهن تجدهن لا يعرفن حقهن في الميراث وغالبيتهن لا يجرؤن على مطالبة أهلهن بهذا الحق خصوصا بعد وفاة الأب ومن المشاركة على الظلم أن المجتمع في القرية وغيرها يعتبر البنت التي تتنازل عن حقها في الإرث دليل مروءة وشهامة منها، وهذا ظلم ما بعده ظلم يسبب مشاكل لا حصر لها في المستقبل وخللاً في النسيج الاجتماعي فغصة الحرمان من الإرث تظل مدى الحياة في قلب المرأة وأولادها كذلك يحز في نفوسهم أن أمهم حرمت من الإرث.

ومن الجهل أيضاً النظرة الذكورية التي تقول كيف نعطي للمرأة نصيبها من الإرث وهي لم تشق ولم تتعب وكيف نعطي المال لمن لا يركب فرسا ولا يحمل سيفا ولا يقاتل عدوا؟ وذلك الظلم بعينه، فالمرأة في بلدنا تتعب في البيت ولها وظيفتها ووجودها وكيانها وتتحمل الضغوط والإرهاق النفسي ومسؤوليات البيت وتجدها تبذل في طاعة أبيها ما لا يبذله إخوتها من الذكور فكيف يتم حرمانها من إرثه؟

اتقوا الله وأعطوا أخواتكم حقهن ويا مسلمين يا أهل القرى والأرياف خافوا يوماً تقفون فيه بين يدي الله..

لا تشجعوا على الباطل فالحق أحق أن يتبع.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

فتحي الشرماني

fathi9595@gmail.com

فكرة ربحية ندفع ثمنها باهظاً

يقع في تصوري أن أكثر ما أضر بمؤسسات الدولة في مجالي التعليم والصحة هو اختراع فكرة الاستثمار في هذين المجالين, حتى أصبحت حياتنا محاصرة بوجود المستشفى الخاص والمدرسة الخاصة والجامعة الخاصة.

هذه المؤسسات الثلاث للأسف هي المسؤول الأول عن فتور النشاط في مثيلاتها الحكومية, وتسرب كثير من الكوادر, بل قد يحدث أن تواجه المؤسسات الحكومية حروبًا شرسة في سبيل أن تبقى ضعيفة مترهلة؛ لأن كثيرًا من أصحاب المؤسسات الصحية والتعليمية الخاصة يدركون أن يقظة ما هو حكومي ونهضته ليست في صالحهم, وهكذا تستمر ثنائية (الحكومي والخاص) في استنزاف طاقة المجتمع وفتح آفاق جديدة للفساد والتلاعب بالقوانين والأنظمة المنظمة للعمل الصحي والتعليمي في بلادنا, فما هو حكومي يستمر في مسلسل التردي والانهيار, وما هو خاص ليس أكثر من مجرد شكل أو ديكور يغطي خواءً في المضمون والمكونات, وبالتالي وصلنا إلى حالة من العدمية والكساح في الخدمة التعليمية والصحية, فلا المستشفيات والجامعات والمدارس الأهلية حققت ما هو مطلوب, ولا المستشفيات والجامعات والمدارس الحكومية نهضت من عثرتها وحققت ما تفضح به رداءة الاستثمار في المجالين الصحي والتعليمي في بلادنا.

إذا نظرتَ في حال المستشفيات الخاصة ستجد فوضى عارمة يصعب محاصرتها وإعادة هذه المستشفيات إلى حظيرة القانون, فليس هناك شيء يحمي المواطن أو يقف في صالحه وفي سبيل تقديم خدمة صحية يتضح من خلالها معنى أن تكون في مستشفى خاص, بل يحدث في بعض المستشفيات الخاصة أن تنسى فكرة أنها خاصة, وتنحدر بمستوى أدائها إلى ما هو أضعف من مستشفى حكومي, وفي بعض الأحيان قد تغيب كل مظاهر العناية ويغيب كل المعنيين, ما عدا مسؤولي الإيرادات فهؤلاء لا يُسمح باختفائهم أبدًا.

اليوم من يستطيع استئجار شقة أو اثنتين أو ثلاث يستقدم طبيبين أو ثلاثة, ثم يرفع لافتة مستشفى بأوصاف (نموذجي, تخصصي) وغيرها من الأوصاف التي لا تجرؤ أن تتصف بها مستشفيات أوروبية, فالمهم هو أن تربح فقط, وكيف تستخدم عقلك في سلب المواطنين نقودهم بأدب وهدوء.

أما في مجال التعليم الأهلي الأساسي والأهلي فالحال نفسه, فشقة أو بضع شقق سكنية بإمكانها أن تجعل منك صاحب مدرسة أهلية أو جامعة خاصة, فلا معايير علمية ولا مراعاة لمواصفات وشروط المنشأة التعليمية ومتطلبات الجودة التعليمية, فالمهم أن تكون هناك قاعات فيها كراس, وسكرتارية لاستقبال من يأتي للالتحاق, ومتحصل رسوم يفتيك بما هو مطلوب منك مَن المبالغ (الوثائق ليست مهمة أو يقال: أمرهن سهل).

في المدارس الأهلية يتم صرف مبالغ زهيدة يطلق عليها (رواتب للمدرسين), وهي في حقيقة الأمر ليست أكثر من بدل مواصلات, وما دامت الرواتب على هذا النحو فهذا يعني بالضرورة أنه كادر غير مؤهل, ولأنه لا يجري تأهيلهم ولا إعطاؤهم الأجر المستحق الذي يحفزهم على الإبداع تجدهم بنفسيات غير راضية ودوامهم ليس أكثر من إسقاط واجب, لتكون النتيجة: لا فرق بين المدرستين الأهلية والحكومية من حيث رداءة المخرجات, مع فارق أن المدرسة الحكومية لديها كادر ذو خبرة, ورواتب أحسن حالاً من إخوانهم في المدارس الخاصة, ولا يستغرب أحد حين نقول: إن بعض المدارس الحكومية تتفوّق على مدارس أهلية بارزة؛ لأن الخبرة تصنع الفارق في كثير من الأحيان, ولولا الفساد الإداري ولولا الغش في الامتحانات لكنا أمام نتائج تعليمية صحيحة ومخرجات قابلة للتحسن.

أما في الجامعات الخاصة فحضور الكادر التدريسي لا وجود له إلا بنسب ضئيلة تلبي أقل القليل مما هو مطلوب لتجويد المنتج الأكاديمي, بل إن تدريس بعض التخصصات الإنسانية في الجامعات الأهلية تحول إلى عملية شكلية, فما على الطالب إلا أن يحضر يوم الامتحان, لاسيما أن أكثر الملتحقين من أصحاب المعدلات المتدنية, والمشغولين بأعمال أخرى ويريدون شهادات لتحسين دخولهم, وها نحن نصل إلى وضع نجد فيه الجامعات الحكومية أحسن حالاً من كثير من الشقق المفروشة التي تطلق على نفسها (جامعات).

خلاصة القول: ما هو (خاص) في هذه الأيام ينبغي للجهات المعنية أن تعيد فيه النظر, فالحال يعمه الفوضى والربح غير المشروع, فهناك أخذ بلا عطاء, وشكل بلا مضمون, وجسم بلا روح, وجعجعة بلا طحين.. فهل أدركتم ذلك يا جهات الاختصاص؟ وهل بمقدوركم أن تصنعوا شيئًا يجعل التعليم والصحة يسيران في الاتجاه الصحيح من أجل مستقبل هذا الوطن وطموحات جيل الغد؟!

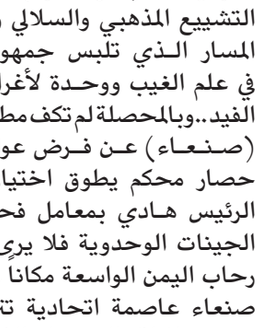

عبدالله دوبلة

الكرامة.. أم العار الوطني؟!

18 مارس 2011م أراده الشهداء يوماً للكرامة اليمنية، غير أن الأحياء حولوه إلى يوم للعار الوطني..

حتى الآن لا نملك قصة لما حدث.. لا نعرف بالضبط من المتورط في قتل شهدائنا بدم بارد، رغم الذي نعلمه جميعاً عن تورط الرئيس السابق ونظامه، الأكثر مرارة أن هناك من قبض عليهم بالجرم المشهود هم اليوم طلقاء أيضاً، وقد أطلقتهم النيابة العامة التي تتواطأ مع القتلة ضد الشهداء والضحايا..

قد يكون مفهوماً أن الضحايا لم يحصلوا على العدالة حتى الآن، ما ليس مفهوماً ولا معقولاً هو ما يحدث الآن، أن أحدهم لا يقدم لنا قصة عما حدث، من قتل، ومن حرض، كنا نظن أن إلقاء القبض على الجناة المباشرين قد يساعد على كشف الحقائق، غير أن هؤلاء قد تم إطلاقهم، ليتواطأ الجميع ضد الحقيقة، ضد الشهداء، ضد الضحايا..

ما يطلقون عليه اليوم "محكمة جمعة الكرامة" هو مهزلة بكل المقاييس، واللجنة التي كان قد شكلها رئيس الجمهورية للتحقيق في أحداث 2011م، لم يسم أعضاؤها حتى الآن، رغم الدعوات المحلية والدولية التي آخرها قرار مجلس الأمن الأخير بخصوص اليمن..

قد يفلت القتلة من عدالة الأرض، غير أن عدل السماء لا ينسى ولا يظلم عنده أحد.. وليذهب الشهداء بالعزة والكرامة، وليبقى لنا جميعاً الخزي والعار..

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس: 332505

المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 | الإعلانات: 274038 فاكس: 274035 | التوزيع: 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس: 233354 تعز > 220800 فاكس: 220900 الحديدة > 245842 فاكس: 211537 حضرموت > 303930 فاكس: 303931 إب > تلفاكس: 400251 الضالع: تلفاكس: 232994 أبين > تلفاكس: 602096 عمران > تلفاكس: 613388